الشكل والمعنى
في بناء المصطلح النحوي
(دراسة في جملة من مصطلحات النحو العربي)

الأستاذ الدكتور فيصل إبراهيم صفا
أستاذ النحو والصرف واللغويات
جامعة اليرموك ـ الأردن

تمهيـــد

"المعنى النحوي"* هو تلك العلاقة التي يلحظ قيامها بين عنصرين من عناصر التركيب اللغوي، أو تلك الوظيفة التي يرى أن عنصرا من عناصر التركيب اللغوي يقوم بها "المعنى النحوي" أو "الدلالة النحوية" محل بحث علم التركيب اللغوي الذي هو مجموعة القواعد التي تصف العلاقة القائمة أو الممكن قيامها بين عناصر التركيب اللغوية وتضبطها وعلم التركيب، إذا هو القواعد العلائقية (= العلاقية) أو النحو العلاقي.

ولا شك في أن "المعنى النحوي" يقوم بدور أساس في إنتاج المعنى النهائي المراد من تراكيب اللغوية[1]، ولا شك كذلك في أن غالب الأبواب النحوية أعلام على كثير من المعاني النحوية التي يعنى بها على التركيب، ويمكن أن تعد عنوانات هذه الأبواب النحوية والمصطلحات المستخدمة والتعبيرات في الحديث عن المعاني النحوية، أحد المعايير التي تقيس مد الدقة التي ورسمت المصطلح النحوي المعبر عن العلاقة النحوية (= المعاني النحوية).

والواصف لها، تلك العلاقات التي تقوم القواعد بضبطها وتنظيمها، فكثيرا ما كانت المصطلحات والتعبيرات -ومازالت – عند الأخذ بها تتذبذب بين مراعاة جانب الدلالة - وهو الأصل في بنائها في سياق البحث الدلالي - ورعاية الأمور أخرى لا صلة وثيقة لها بهذا الجانب، فلطالما كان المستوى الشكلي يهيمن على بناء كثير من المصطلحات والتعبيرات الهادية إلى الدلالة التركيبية شاعت هيمن العناية بالشكل الناتج عن العمل النحوي (وهو تأثير بعض عناصر الترتيب ببعضها الآخر) شاعت بعمق في بناء مصطلح المعبر، في مجال العلاقة بين العناصر اللغوية المؤدية للأدوار الدلالية لكل من ركني الجملة الاسمية المنسوخة وغير المنسوخة - كما توصف عند

النجاة وشاعت على النحو أقل، في بناء المصطلحات المعبرة عن الوظائف الدلالية الأخرى التي تؤديها العناصر اللغوية الأخرى في التركيب.

المصطلح النحوي في مجال الإسناد بين ركني الجملة الاسمية

لم يكن لـ (لمعنى النحوي) – عند دراسي العربية القدامى – السيطرة في الرؤية التي تحكم بناء المصطلح اللازم في دراسة العلاقات النحوية والأدوار الدلالية، التي تؤديها العناصر الممثلة لركني ما أطلق عليه الجملة الاسمية المنسوخة وغير المنسوخة، وفي وصفها.

1- مصطلح (المبتدأ)

يكاد نحاة العربية يجمعون[2] على إطلاق مصطلح (مبتدأ) على الركن الأول في الجملة الاسمية غير المنسوخة، وكون (المبتدأ) الركن الأول الآخر، ويكاد هؤلاء النحاة لا يستخدمون مصطلحا آخر غير مصطلح (المبتدأ) كان المتوقع – والبحث في المعاني النحوية والعلاقات - أن يطلق على هذا الركن ما يبرز وظيفته النحوية وعلاقته الدلالية بالركن الآخر، أو يشي بها، غير أن هذا لم يحدث، فقد جاء لفظ (مبتدأ) مصطلحا بعيدا عن إبراز الوظيفة النحوية عن للعنصر اللغوي القائم بالركن الأول ونائيا عن الوشي بذلك، كان إطلاقا هذا المصطلح مراعي فيه تأثير اللفظ المؤدي (المسند إليه) - في هذا النوع من الجمل، بعامل لفظي أصلي أو عدم تأثره[3] ولما كان هذا العنصر اللغوي خلوا من التأثير بعامل كهذا، كان - عندهم (مبتدأ)، وهذا يعني أن المراعي - نا – هو علاقة هذا العنصر الشكلية، بعناصر أخرى يمكن أن ينطوي عليها التركيب، لا علاقته الدلالية وكان الأصل مراعاة الأخيرة لما في ذلك من التزام بمفهوم الجملة المبنى - أساسا - عندهم على قيام علاقة إسناد بين عنصرين أو مركبين، مما يعني أن أحدهما مسند إليه والآخر مسند ولما في مراعاة العلاقة الدلالية من عناية

بالجانب الدلالي الذي هو أساس بناء التراكيب اللغوية بناء مستندا إلى مجموعة من القواعد الناظمة للعلاقة بين عناصر تلك التركيب ومركباتها، ولما في ذلك من عدم حرف الأذهان إلى الأمور غير ذات خطر في تخصيص العلاقة الدلالية، فأداء المعاني هو غاية استخدام اللغوي.

ظل الجانب الشكلي هو المحظى بالعناية، والنجاة يتحدثون[4] عن مسوغات مجيء العنصر المؤدي وظيفة المسند إليه نكرة، أي : وهم يتحدثون عن مسوغات (الابتدائية) بالنكرة، فالإشارة بمصطلح (الابتداء) بالنكرة، فالإشارة بمصطلح (الابتداء)، متجهة — بالطبع عندهم – إلى العلاقة الشلية لا الدلالية، فهم يعنون بذلك كما هو معلوم – مجيء عنصر الإسناد الأول (أي : المسند إليه) النكرة خلوا من لمؤثرات اللفظية فيه تأثيرا شكليا يحمله علاق إعرابية غير التي يقتضيها كونه مسندا إليه غير متأثرا، مصطلح (الابتداء) يني – هنا – استعمال عنصر الإسناد الأول، في الجملة الاسمية غير المنسوخة، غير مسبوق بما يؤثر فيه، وكان الأصل أن يقال مثلا مسوغات (الإسناد) إلى النكرة، ويكاد النجاة لا يستعملون في كلامهم في هذا السياق تعبيرا آخر أو مصطلحا إلا إذا قضى أمر ما توضيحيا وهكذا يبقى مصطلح (مبتدأ) الذي لا يوحي بأي إشارة إلى العلاقة الدلالية القائمة بين العنصر اللغوي — الذي يطلق عليه هنا المصطلح — وعنصر آخر، يبقى — عندهم — الأصل في التعبير في الجملة عن هذا الركن ذي العلاقة الإسنادية.

مع ركن آخر، لقد أضحى الإعراب عن الوظيفة النحوية، للركن الأول في إسناد الجملة الاسمية غير المنسوخة أمرا عرضيا يشار إليه — أحيانا في الحواشي التوضيحية.[5]

ومن الطريف أن النحاة يطلقون مصطلح (مبتدأ) على عنصر في الجملة غير محكوم عليه، ألا هو الوصف المحتاج لمرفوع بعده، وهذا يعني أن

المصطلح (مبتدأ) لم يكن خالصا لما كان في الجملة ركنا مسندا إليه، لقد أطلق للإشارة إلى ذلك العنصر الممثل لركن (هو في الحقيقة المسند) في الجملة المعدودة – في زعم النجاة – نمطا آخر من نمطي الجملة الاسمية أقصد نمط الوصف المعتمد على نفي أو استفهام – حسب شريط البصريين — والمحتاج إلى مرفوع بعده.

وعلى الرغم من أن بعض النجاة المحدثين[6] يقرر بأن المبتدأ – إذا كان وصفا رافعا لمستغنى به عن الخبر تعبير أكثر النجاة وزعمهم — غير محكوم عليه بأمر (أي : ليس مسند إليه)، فإن هذا البعض يذكر، بعد ذلك، أن من المواصفات (المبتدأ) القياسي أنه محكوم عليه بأمر. وهذا– في الظاهر تناقض، فـــ (المبتدأ) الذي بعده الخبر – محكوم عليه و(المبتدأ) الوصف الرافع لساد مسد الخبر غير محكوم عليه، وإذا أحسن الظن بمن يقول بمثل هذا، فعلى أساس أن المبتدأ)، من نوع الأول أي : المتلو بخبر هو (المبتدأ) القياسي حسب تعبير القائل به — وأن الآخر غير قياسي وعليه يكون (المبتدأ) المحوم عليه هو(مبتدأ) القياسي فحسب على بعضا آخر[7] من النجاة المحدثين لم ينتبهوا إلى أن (المبتدأ) الوصف ليس مسندا إليه، ولم يتنبهوا كذلك إلى أنهم إنما يتحدثون – في الحقيقة ومن حيث لا يلحظون – عن مسند إليه يمثله المرفوع بالوصف حين يقولون بوجود هذا المرفوع فاعلا أو نائب فاعل، ولم ينتبهوا أيضا إلى أن من الغريب دلاليا — حينذاك — إطلاق مصطلح (مبتدأ) على هذا الوصف الرافع، من قبل أن وسم الوصف ب (الابتداء) يعني – في الغالب — تحميله وظيفة (المسند إليه) كما هو المعهود في العنصر اللغوي المعطى صفة (مبتدأ) في الجملة وإذا كان هذا البعض من النحاة المحدثين يذكر أن ما يميز المبتدأ عن الخبر هو أن المبتدأ مخبر عنه، وينص على أن المبتدأ هو المسند إليه، فقد غفل – كما غفل أكثر

النحاة القدماء – عن أن (المبتدأ) الوصف هو المسند إليه ولو كان المبتدأ الوصف مسندا إليه ولا مخبرا عنه إن المرفوع بهذا الوصف هو المسند إليه، ولو كان المبتدأ الوصف مسندا إليه، لكانت الجملة مؤلفة من مسندين إليهما، وهذا ما لا يمكن أن تقوم به الجملة، والمبتدأ الوصف على هذا، هو مسند.

تنبه بعض المحدثين – كما سبقت الإشارة – إلى هذه المفارقة، وتنبه إليهما ابن الحاجب في حدة ل (المبتدأ) والرضي الاستراباذي، في توضيحية لهذا الحد وفي نقده للنحاة الآخرين[8] غير أن أحدا ممن تنبه إلى هذه المفارقة لم يناقش أثر عدم التنبه، هذا وأثر ما استقر في الأذهان من أن المصطلح (مبتدأ) إنما يطلق على العنصر اللغوي المسبوق بعامل لفظي أصلي والمؤدي وظيفة المسند إليه، لم يناقشوا أثر كل ذلك في بناء مصطلح من المصطلحات الدرس الدلالي للتركيب، كان الأثر زيادة عن مراعاة جانب الدلالة في بناء مصطلحات هذا الجانب.

لم ينتبه النحاة[9] – في معرض الحديث عن الفرق بين المبتدأ الذي له خبر، ومبتدأ الوصف الرافع – إلى أن الثاني ليس مسندا إليه، ولم يعنهم إلا كونه (أي الوصف الرافع) مجردا عن العوامل، وإذا كانوا في تعريفهم ل (المبتدأ) قد ألمحو إلى أن من المبتدأ ما لايكون مخبرا عنه، بقولهم[10] "المجرد عن العوامل اللفظية مخبرا عنه أو وصفا رافعا لمكتفي به" من حيث ذكر حالين لهذا المجرد، فقد غفلوا عن العناية بهذا الفارق المشار إليه.

وكيف يتنبه ابن الحاجب وغيره من النحاة إلى هذا الفارق وهم يعدون المرفوع بالوصف مكتفى به وسادا مسد الخبر ؟ أليس الساد مسد الخبر كالخبر، فيكون المبتدأ الوصف على النحو غير صريح – مخبرا عنه أو وصفا ..."تحديد ثانوي لهذا المبتدأ، فالأصل – عند ابن الحاجب وعند غيره

- أن المبتدأ مجرد عن العوامل، فكان شكله الإعرابي (وهو أحد مظاهر الشكل النحوي) هو أبرز ما يؤرق النحاة.

مهما يكن فقد بدا بعض النحاة أكثر وضوحا وتخصيصا من ذلك ذكر ابن هشام[11] أن المبتدأ قد يقع مسندا إليه ما بعده وقد يأتي مسندا إلى ما بعده وذكره[12] أن (صدر الجملة) هو المسند والمسند إليه) غير أن الحديث المعنى والدلالة لم يعن ابن هشام — في الغالب - ولم يعن غيره إلا حين كان هذا الحديث ذا أثر لأي إبراز الجانب الشكلي الإعرابي.

وبعيدا عن مسألة بناء المصطلح ودخولا في باب تحديد الوظيفة النحوية (التي هي أساس البحث الدلالي النحوي)، فقد وجه الرضي الإستراباذي[13] نقدا للنحاة الذين حدوا (المبتدأ) — كما سبقت الإشارة إلى حد ابن هشام له، وحد الأشموني[14] على سبيل المثال — على نحو يجعله إما مخبرا عنه وإما رافعا لساد عن الخبر، فتحديد (المبتدأ) على هذا النحو يجعله مسندا إليه في الوضعين من حيث هو (مخبر عنه)، من جانب ورافع لساد مسد إليه.

يحمل الرضي على هذا الفهم وعلى سوء صياغة الحد، ويحتفل بما حد به ابن الحاجب (المبتدأ)، فهو، عند ابن الحاجب (الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسند إليه، أو الوصف الواقع بعد النفي أو الاستفهام رافعا ...)، فالمبتدأ - عنده — في الحال الأولى مسند إليه من حيث وظيفته العلائقية، وهو في الحال الأخرى غير مسند إليه، وإنما مسند ن وقد وضح الرضي وظيفة المبتدأ الرافع بقوله : ".. ولو تكلفت له تقدير خبر لم يتأت، إذ هو في المعنى كالفعل، والفعل لا خبر له ..." وهذا يعني أن المبتدأ الوصف الرافع مسند تماما كما أن الفعل ليس له من وظيفة إلا أن يكون مسندا.

قد يفهم قول سيبويه[15] بأن من المسند إليه المبتدأ، أن المقصود بلفظ (مبتدأ) ما ابتدئ به الكلام فلم يكن مسبوقا بعامل يفقده حالة الرفع، غير أنه يعبر[16] – أحيانا- عن ابتدء بالاسم على نحو لا يقصده به – ضرورة – التجرد عن العوامل اللفظية، وإنما يقصد أن يبتدأ به الكلام ليجعل أساسا يبنى عليه ما بعده وهذا يجعل مصطلح (المبتدأ) – عند سيبوية[17] لأحد أبواب كتابه بـــ (هذا باب يختار فيه أن تكون المصادرة مبتدأه مبينا عليها ما بعدها ...) ومن هناك كذلك كان مرادف مصطلح (المسند إليه) – عنده[18] هو (المبتدأ).

إذا المبتدأ مبني عليه، وكان ما نطلق عليه (خبر المبتدأ = المسند) هو – عنده – (المبني عن المبتدأ)، أي المبني على ما ابتدأت به الكلام، بصرف النظر عن التجرد عن العوامل، دليل ذلك قوله – في معرض حديثه [19] عن التقديم والتأخير في معمولي (كان) : ... فإذا قلت : كان زيد، فقد ابتدأت بما هو معروف ...)، يقول سيبوية هذا على الرغم من سبق (كان) للفظ (زيد)، ف (زيد) مبتدأ به لأنه مبني عليه،دليل ذلك أيضا قوله[20] : "فإذا قلت : كان حليما ن فإنما ينتظر أن تعرفه (يقصد : الملتقى) صاحب الصفة فهو مبدوء به الفعل (أي : كان) وإن كان مؤخرا في اللفظ "وقوله – في الموضع نفسه : "فإن قلت : كان حليم أو رجل، فقد بدأت بنكرة، ولا يستقيم أن تخبر المخاطب عن المنكور ... "فكلا (المبدوء به) و(المبتدأ) هو (المبني عليه) أي (المسند إليه)، وفي هذه الأقوال ما فيها من بعد عن الجانب الشكلي الإعرابي في مصطلح (المبتدأ، ذلك الجانب الذي شكل رؤية النحاة في بناء مصطلحات الدرس النحوي الدلالي.

و مما هو طريف – في سياق حديث النحاة عن أن المبتدأ هو مجرد عن العوامل اللفظية – أن النحاة لم يطلقوا على المضارع، وغير المسبوق

بناصب أو جازم (أي المضارع في حالة الرفع)، لفظ (مبتدأ)، لقد كان قصر النحاة من مصطلح (المبتدأ) والابتداء) على الأسماء، مفتقرا إلى الدقة – إذا أخذنا في الحسبان جانب الشكل النحوي، فالأصل في مفهوم (الابتداء) أن اللفظ الأول، أي غير مسبوق، وهذا يقتضي أن يشمل المصطلح العناصر التي من شأنها التأثر بالعوامل أفعالا كانت أو أسماء. وتجدر الإشارة – في هذا السياق – إلى الإعراب النحاة للاسم، المخبر عنه بجملة اسمية أو فعلية، على أنه مبتدأ أي مبتدأ أخير عنه بمفرد أو شبه جملة، صحيح أن هذا المبتدأ، المخبر عنه بجملة، هو – في التحليل النهائي – مسند إليه، غير أو وظيفة (المسند إليه) هذه — وهي، كما سبقت الإشارة ن وظيفة دلالية صريحة — يضاف إليها – عندما يخبر عن المبتدأ بالجملة – وظيفة من نوع آخر لا يضاف مثلها إليها عندما يخبر عن المبتدأ بالجملة – وظيفة من نوع آخر لا يضاف مثلها إليها – عندما يخبر عن المبتدأ بالجملة، فالمبتدأ من النوع الأول يضاف وظيفته، بوصفة مسندا إليه وظيفة من بين وظائف أخرى يطلق عليها الألسنيون الوظائف الخطابية، كوظيفة (البؤرة) ووظيفة الموضوع) ووظيفة (الذيل) إلخ وبهذا يظهر ما في مصطلح (مسند إليه) — وهو مصطلح وظيفي – من قصور،فهو يعبر عن وظيفة عامة تقتضي سياقات – أحيانا، وكما سبقت الإشارة – أن يضاف إليها وظيفة من وظائف الخطابية تختلف عن وظيفة أخرى مكنها تقتضيها سياقات غيرها.

ويشهد لعناية النحاة — إجمالا – بهذا الجانب الشكلي أنهم أ"لقوا[21] مصطلح (اسم الناسخ) على العنصر اللغوي الذي كان مبتدأ غير متأثر بعامل لفظي، وصار واقعا تحت تأثير ما أطلق عليه (النواسخ)، هذه النواسخ هي العوامل التي أهمت الاحتفال بالعنصر المسند إليه على أنه مجرد عن العوامل اللفظية الأصلية ن وعلى الرغم من أن المصطلح (ناسخ) غير مقصور

على النسخ في الشكل والتعديل فيه، من حيث تضمن النسخ لتعديل في المعنى فقد كان الأعظم تجليا في معنى النسخ – عندهم – هو التعديل في الشكل الإعرابي.

2- مصطلح (اسم الناسخ) ومصطلح (خبر الناسخ)

يتحدث النحاة – في إطار مايطلق عليه (الجملة الاسمية) المنسوخة بفعل أو حرف - عن العنصر المؤدي وظيفة المسند إليه على أنه (اسم الفعل الناسخ) أو (اسم الحرف الناس) – كما سبقت الإشارة - وعن العنصر المؤدي وظيفة المسند على أنه (خبر الفعل الناسخ) بالفاعل، و(خبر الفعل الناسخ) أو (خبر فعل الناسخ)، ويشبهون (اسم الفعل الناسخ) بالفاعل، و(خبر الفعل الناسخ) بالمفعول، وهم بهذا يتعدون مرة أخرى عن تحكيم الرؤية الدلالية والعلاقة النحوية لكل من هذين العنصرين المؤديين وظائف دلالية - في اختيار المصطلح النحوي وبنائه فالعنصر المسمى (مبتدأ) تحول استنادا إلى العلاقة النحوية الشكلية - إلى (اسم الفعل الناسخ) ويكادون لا يذكرون الوظيفة النحوية لهذا الاسم - وهي كونه مسندا إليه محكوما عليه ومخبرا عنه ن وإذا كان النحاة يشيرون - على النحو الغامض إلى هذه الوظيفة بالقول بأن الناسخ يرفع المبتدأ تشبيها له بالفاعل، والفاعل مسند إليه، فليس اسم الفعل الناسخ عندهم فاعلا، من هنا كان إطلاق ها المصطلح (أي : اسم الفعل النسخ) هروبا من تسميه (فاعلا) وهروبا – من ناحية أخرى – من تسميته (مبتدأ) لجأوا إلى هذا المصطلح الغريب، الذي لا تراعى فيه الرؤية الدلالية ولا العلائق النحوية التي هي أساس البحث الدلالي النحوي وليس أدل على أنهم – عند إشارتهم إلى التشبيه بالفاعل - لا يعنيهم كثيرا البحث في الوظيفة التي يؤديها العنصر اللغوي المسمى (مبتدأ) أنهم يذكرون - في هذا السياق - أن الأثر الإعرابي، الذي يحمله

الخبر بتأثير من الناسخ،يجعل الخبر شبيهها بالمفعول به من حيث إن المفعول به يحمل علامة نصب، وليس يظن أنهم يتصورون العنصر اللغوي - في تأديته وظيفة الخبر (= المسند) — مؤديا وظيفة المفعول به، فشتان بين الوظيفتين مما يعنيهم * إذا — في هذا التشبيه هو الجانب الشكلي الإعرابي الذي يسببه كان إطلاق مصطلح (اسم الفعل الناسخ).

ولا يشك أحدهم في أنهم — وهم يشيرون إلى تشبيه خبر الفعل الناسخ بالمفعول به — لا يعنون الوظيفة النحوية من قريب أو بعيد، بدليل أن هذا الخبر مع الحروف الناسخة مرفوع لا منصوب على الرغم من أنه (أي: خبر) — مرفوعا أو منصوبا - مؤد لوظيفة واحدة هي وظيفة الخبر (=المسند= المحكوم به =).

لم يكن الرضي الإستراباذي[22] راضيا — على الأغلب — عن هذا النوع من لتشبيه الذي قال به ابن الحاجب والذي لا يراعي فيه — في الواقع — جانب الدلالة والوظيفة، وعلى الرغم من أن الرضي ذكر وظائف العناصر المشبه بعضها ببعض، فهو لم يقصد إلى القول بأن التشبيه قائم على التشابه في الوظائف والمعاني المؤادة من هنا كان اقتراح الرضي باستبدال مشبهات بها بالمشبهات في كلام ابن الحاجب، دليلا، دليلا على أن التشبيه عندهم لا يأخذ في الحساب إلا جانب الشكل والعمل (أي: التأثير الإعرابي) الذي هو صدى لما أطلقوا عليه (العامل).

لقد صيغ كل من مصطلح (اسم الناسخ) و(خبر الناسخ) على هذا النحو للإلماح إلى أن الناسخ عامل مؤثر في الجانب الشكلي لكل من المسند إليه، يقال (للإلماح) لأن هذين المصطلحين لا يفهمان بأنفسهما، وعلى نحو واضح، أن طرفي الإسناد معمولان للناسخ متأثران به في الشكل الإعرابي،

ولا يفهم هذا المعنى أساسا إلا من الشروح المصاحبة، في كتب النحو، للحديث عن النواسخ.

وعلى الرغم من أن جانب الشكل كان غالبا أهم ما يشد انتباه النحاة، فقد فشلوا إلى حد ما في استعمال هذين المصطلحين حتى في التعبير عما يرونه — في العنصر المستحق لأي من هذين المصطلحين — من أثر شكلي، فقولهم (اسم "الفعل/الحرف "الناسخ) يصدق فيه ما يصدق في (اسم الناسخ) ن يضاف إلى هذا ما يثيره هذا المصطلح من خلل في الوظيفة النحوية المؤادة بالعنصر المشار إليه، فلا يمكن، يحال، أن يكون هذا العنصر خبر الناسخ، فهو - قبل النسخ — خبر مسند للعنصر المصطلح عليه بلفظ (مبتدأ)، وهو - بعد النسخ - خبر للعنصر المدعو ب (اسم الناسخ) وقد التفت ابن يعيش[23] التفاتة سريعة إلى ما في مصطلح (خبر الناسخ) من عدم مناسبة، ورأى أن ذلك معزو إلى محاولة التقريب، ذلك "لأن الحروف والأفعال لا يخبر عنها".

ليس ينكر أن إشارة النحاة إلى معان للنواسخ - أفعالا وغير أفعال — محاولة غير صريحة منهم للتنبيه على ما تفيده هذه النواسخ من تعديلات في العلاقات النحوية القائمة القائمة بين المسند إليه والمسند، وهي التعديلات الدلالية المقصودة - أصلا وفي الحقيقة - بفكرة النسخ فإذا كانت التعديلات في الشكل غير منكورة، فإنها تبع للأولى لا أصل لها، من هنا كانت الإطلاقات المصطلحية - في باب الإسناد فيما أسموه الجملة الاسمية -- تعبيرا عن عناية النحاة الطاغية بجانب الشكل النحوي على نحو تراجع بسببه المعنى النحوي والعلاقة النحوية عن أن يكونا منطلق بناء المصطلحات الخاصة بالدرس الدلالي النحوي .

لقد وضع الركن الأول – في الجملة الاسمية المنسوخة وغير منسوخة – بإزاء الركن الآخر فيها عند إطلاق النحاة المصطلحات التي تشير إلى كل منهما، وقد رعوا جانب الشكل – كما سبق الإيضاح – إلى أبعد الحدود بقولهم (المبتدأ) و(اسم الناسخ)، مشيرين إلى الركن الأول في حين راعوا في الركن الآخر (المسند) جانب الوظيفة والمعنى بقولهم عنه بأنه (الخبر).

على أن المصطلح (خبر) اعتراه بعض العيب، فقد استعمل لفظ (خبر) – أحيانا – لجمل العلاقة بين المسند والمسند إليه وصفا لطبيعة الجملة من الواجهة الاتصالية، أي من حيث هي جملة خبرية أو غير ذلك، كأن يقال – عند الإشارة إلى جملة: هذا الخبر، ومع هذا ففقد كان مصطلح (خبر) أقرب إلى المعنى الدلالي وأدخل في الوظيفة النحوية العلائقية، وعلى الرغم من أن مصطلح (خبر الناسخ) يحدد الوظيفة النحوية في جزئه الأول (أي : في لفظ "خبر")، فإنه يخطئ – في جزئه الآخر (أي: في لفظ "الناسخ") – في تحديد الطرف الذي تخصه هذه الوظيفة والذي إليه تتجه العلاقات النحوية.

ومما يجدر لحظه – في ختام الحديث عن بناء بعض المصطلحات الخاصة بأطراف الإسناد في الجملة الاسمية المنسوخة وغير منسوخة – وأن مصطلحي (اسم الناسخ) و(خبر الناسخ) لم يرد لهما ذكر عند سيبويه – في سياق حديثه[24] عن بعض النواسخ الفعلية، (كان)، وأن سيبوبة – في هذا السياق – يستعمل كلا من الفعل (بدأت) و(تبتدي) للإشارة وأحيانا إلى المسند إليه المسبوق بالفعل الناسخ، كما سبق التنويه، غير أن ابن يعيش التفت – كما سبقت الإشارة – التفاتة سريعة إلى ما في مصطلح (اسم الناسخ) ومصطلح (خبر الناسخ) من افتقار إلى الدقة، وأشار إلى بناء النحاة

لكل من المصطلحين على هذا النحو مجرد تقريب حين قال : " لأن الحروف والأفعال لا يخبر عنها).

المصطلح النحوي في مجال الإسناد بين الفعل (أو شبه الفعل) والاسم : مصطلح (فاعل) ومصطلح (نائب فاعل) :

لم تكن الرؤية النحوية الشكلية - في إطار الإسناد بين الفعل (أو الشبه الفعل) - من جهة والاسم من جهة أخرى هي الموجهة لاختيار مصطلح (فاعل)، وإنما كان الموجه لذلك هو النظرة النحوية الدلالية على عكس ما كان واقعا في معظم مصطلحات الإسناد في الجملة الاسمية.

ويدفعنا إلى مناقشة مصطلح(فاعل) مفهومه المضمن في تعريف النحاة له — من جانب - وتوافر موضوع الإسناد المشار إليه — من جانب ثان - على مصطلح آخر هو مصطلح (نائب الفاعل)، وكلا المصطلحين يشير إلى الوظيفة الدلالية العامة التي هي (المسند إليه) ويدفعنا إلى هذه المناقشة - من جانب ثالث أخير - تداخل مفهومي هذين المصطلحين يقدم النحاة عل الإجمال، تعريفا للفاعل مشتركا على النحو لا يكاد يوجد إفترقا، فهو عند الأشموني[25] على سبيل المثال : "الاسم الذي أسند إليه فعل تام أصلي الصيغة أو مؤول به كمرفوعي الفعل والصفة ...." ويشير الأشموني إلى أن الفاعل في هذا السياق نوعان : قائم بالفعل وقائم به الفعل، ويمثل هو، وغيره[26] لصورة الفاعل القائم بالفعل المنفذ له بمثل :

- أتى زيد،

ولصورة الفاعل القائم به الفعل بمثل :

- مات فلان

معظم التعريفات التي يوردها النحاة في كتبهم من هذا النوع لا تتحدث عن فاعل حقيقي وفاعل غير حقيقي، غير أن بعضا من هذه

التعريفات يصرح[27] بهذا عندما يستعمل تعبير (القائم بالفعل) وتعبير (القائم به لفعل)، معظم هذه التعريفات كذلك يستثني (نائب الفاعل) حين يستعمل عبارة نصف[28] الفعل المسند، من مثل (أصلي الصيغة) — كما سبق — أو من مثل (على طريقة فعل)، من هنا كنا نجد المستثنين لنائب الفاعل من مبحث الفاعل بابا خاصا بـــ(نائب الفاعل) وعلى الرغم من أن التعريف الفاعل عند الزمخشري[29] يصدق في (نائب الفاعل) من حيث إن مستند إليه فعل أو شبهه مقدم، فإن الأمثلة معطاة هي وحدها التي تخرج من هذا التعريف (نائب الفاعل)، فحين يكون الفعل من أفعال لعلاج (أي : من الأفعال التي يكون المسند إليه معها متصرفا منفذا محدثا للفعل) فهو يسند إلى الاسم واقعا منه (أي : من الاسم)، وحين لا يكون الفعل من أفعال العلاج، فهو يسند إلى الاسم قائما به (أي : بالاسم)، وحين يكون الفعل مغيرا عن بنيته — بتعبير النحاة – فهو يسند إلى الفعل واقعا عليه (أي : على الاسم) أوفيه، الخ من هنا كان القول بأن تعريف الزمخشري للفاعل يصدق في (نائب الفاعل).

ولعل مصطلح (فاعل) ومصطلح (نائب فاعل) أنفسهما أكثر إلماحا إلى اختلاف وظيفة نائب الفاعل عن وظيفة الفاعل، هذا، ويخلو تعريف الزمخشري للفاعل من أي إشارة إلى أن مصطلح (فاعل) يصدق فيما كان من المستندات إليها فاعلا نحويا حقيقيا وفاعل غير حقيقي، بقوله[30] :

".... إذ ليس من شرط الفاعل أن يكون موجدا للفعل أو مؤثرا فيه..."

ويبدو أن الصواب قد جانب ابن يعيش في هذا القول، ذلك أن منطوق مصطلح (فاعل) يفيد بأن ما يسند الفعل إليه يفترض أن يكون موجدا للفعل متصرفا، أما ما يفيده تعريف الفاعل، من حيث شمولة المسند إليه الذي ليس فاعلا حقيقيا، فلا يتكفل منطوق المصطلح بشمولة، وحين

يكون مفهوم المصطلح أقرب إلى منطوق المصطلح يصير من المكن ضمان عدم خلط بين المفاهيم المختلفة - المشار إليها آنفا - للمسند إليه.

إن عبارة ابن يعيش[31] — في انتقاده لتعريف النحويين للفاعل — تتضمن ما يخرج (نائب الفاعل) من التعريف (وهو قوله عن الفعل المسند "غير مغير عن بنيته") على الرغم من أن من المكن عد الأسماء القائمة بوظيفة (نائب الفاعل) قائمة بوظيفة (الفاعل) من حيث كان (نائب الفاعل) — كما سبقت الإشارة مرارا — مسندا إليه فاعلا غير حقيقي انتقادا ابن يعيش للنحاة المحترزين في تعريفهم للفاعل، يصدق في (نائب الفاعل) نفسه لأنه ليس من شرط الفاعل - حسب عبارته — أن يكون موجدا للفاعل أو مؤثراته فيه، ولع عد عبد القاهر الجرجاني والزمخشري — كما يذكر الرضي[32] - "مفهوم ما لم يسم فاعله"، (أي نائب الفاعل)، فاعلا، آت من هذا المنطلق ن أما الذين يخرجون (نائب فاعل) من مفهوم مصطلح (فاعل) فيحترزون لذلك بعبارة كعبارة ابن الحاجب[33] في تعريفه للفاعل هي :

"على جهة قيامه به"، لأن "ما لم يسم فاعله" مسند إليه الفعل أو شبه الفعل عل جهة وقوع الفعل عليه (أي : على الاسم المسند إليه) أو به أو فيه، إلخ، لا على جهة قيام "ما لم يسم فاعله" بالفعل وإحداثه له .

هذا لا يعني - بالطبع — القبول يجعل مصطلح (فاعل) شاملا لما كان فاعلا حقيقيا وما كان فاعلا غير حقيقي (ويضمنه نائب الفاعل)، مصطلح (المسند إليه) شامل - في معنى منطوقة — لكل وظائف الأسماء التي تسند إليها أفعال أو أشباه أفعال، إذ كان السياق سياق الحديث عن الوظيفة العامة لتلك الأسماء، أما إذ كان السياق سياق تخصيص للوظيفة فلا بد من اقتران

مصطلح (مسند إليه) بمصطلح آخر يخصص ووظيفته من حيث كان الفاعل قائما بالمسند إليه أو واقعا عليه أو واقعا فيه، إلخ .

غير أن مصطلحي (فاعل) و(نائب فاعل) هما مصطلحان اللذان رافقا مصطلح (المسند إليه) المعبر عن وظيفة غير مخصصة، وكان مصطلح (فاعل) غير معبر – للأسف – في منطوقه عن مفهومه المستخلص من تعريفات النحاة لمصطلح (الفاعل)، وكان مصطلح (نائب فاعل) معبرا في منطوقه عن وظيفة دلالية، لكن النحاة لم يكونوا قاصدين لها.

لا يقدم ابن هشام[34] – على سبيل المثال – تعريفا، بل لا يذكره على أنه مسند إليه، وهو يوضح أن نيابة الاسم عن الفاعل تعني النيابة فيما للفاعل من أحكام وهي - بالطبع – أحكام متصلة أن نيابة الاسم عن الفاعل تعني النيابة فيما للفاعل من أحكام وهي بالطبع – أحكام متصلة بالشكل النحوي لا الوظيفة النحوية الدلالية، وهذا قد يعني ضمنا – أنه ليس نائبا عن الفاعل في أنه مسند إليه ن غير أن ابن هشام صرح في شرح شذور الذهب[35] بأن عبارة (أسند إليه) في تعريف (الفاعل) تدخل (نائب الفاعل) فيه (أي : في الفاعل أو في تعريف الفاعل)، وبأن (نائب الفاعل) مسند إليه، وهذا يؤكد ما قيل – غير بعيد – بأن مصطلح (نائب الفاعل) معبر في منطوقة عن وظيفة نحوية دلالية غير مراودة عند النحاة . وهكذا، كان النحاة يفهمون – أحيانا – الوظيفة النحوية الدلالية للمصطلح بأكثر مما يوحيه منطوقة، كما في المصطلح (الفاعل)، وكانوا أحيانا أخرى يريدون بالمصطلح غير ما يوحي به منطوقة من وظيفة نحوية دلالية، كما في المصطلح (نائب الفاعل)، ربما كان هذا الفهم لمصطلح (نائب الفاعل)، ربما كان هذا الفهم لمصطلح (نائب الفاعل) هكذا لأنهم لا يرون ووجها للقول بأن

(نائب الفاعل) ربما كان هذا الفهم لمصطلح (نائب الفاعل) هكذا لأنهم لا يرون وجها للقول بأن (نائب الفاعل) مسند إليه.

- كما سبقت الإشارة، فما الذي يسند إلى (محمد) في قولنا، مثلا :

- (أكرم محمد) ؟

(الإكرام) غير مسند – بالطبع- ل (محمد) واقعا منه، من هنا كان الجانب النحوي الشكلي - عندهم- هو الباعث على اختيار هذا المصطلح وإطلاقه، على أن (محمدا) هنا ذو وظيفة نحوية دلالية، فليس يشك في أن (محمدا) في المثال السابق ما زال يحمل - ضمنا - وظيفة المفعول به وما إعطاؤه أحكام الفاعل الشكلية - كمال يقال - إلا دليل على أنه صار مثله مسندا إليه، وليس من الضروري أن يكون المسند إليه- دائما – فاعلا، إنه (مسند إليه) و(مفعول به)، وما بروز وظيفة المسند إليه إلا بسبب من منحه الجوانب الشكلية التي عرفت لما أطلق عليه (الفاعل)، هو مسند إليه متلق : فقد أسند إليه الإكرام واقعا من غيره به أو عليه أو فيه، إلخ، ولما كان غيره غير مصرح به في المثال، فقد أسند الإكرام واقعا به، فهو متلق.

منطوق تسمية ابن الحاجب[36]، لما أطلق عليه النحاة المتأخرون (نائب الفاعل) وهي، "مفعول ما لم يسم فاعله" يوحي بتغليب جانب المعن النحوي على الشكل في اختيار المصطلح وإطلاقه، فتسمية (نائب الفاعل) "مفعولا" لحظ لطيف لوظيفة هذا الاسم الأصلية التي لا تفارقه وإن حل – شكلا- في موقع ما يعدونه فاعلا من حيث تلوه للفعل أو شبه الفعل واتسامه بحالة الرفع، إلى آخر ذلك من أحكام شكلية، لكن هل تنبه أبن الحاجب والرضي إلى حقيقة الوظيفة النحوية الدلالية الجديدة لهذا المفعول غير مسمى فاعله لا يعني شيئا معنويا يضاف إلى المعنى الذي يؤديه هذا الاسم.

لم يستعمل ابن الحاجب مصطلح (نائب فاعل)، غير أنه أشار إلى الوضع الشكلي، للاسم القائم بالوظيفة الجديدة، بعبارة " أقيم مقام "وعلى نحو مماثل أو مشابه أشار الرضي[37]، وكما أن مصطلح (نائب فاعل) يفيد قيام هذا المفعول بوظيفة شكلية ولا يعني – ضرورة – قيامه بوظيفة دلالية جديدة، فإن مصطلح " مفعول ما لم يسمم فاعله" لم يعن عند ابن الحاجب وغيره – وظيفة نحوية دلالية جديدة. يتحدث ابن هشام[38] – على سبيل المثال، وهو يعرف (نائب الفاعل) – عن خطوات بناء جملة تضمن نائب الفاعل ن يقول : "هو ما أخذ فاعله وأقيم هو مقاومة وغير عاملة إلى طريقة فعل ... " ن فالقول بخطوة أخذ الفاعل (أي : حذفه) يصعب الإقرار بها إلا على سبيل التجوز، فصوره الفعل المضموم الأول والمكسور أو المفتوح ما قبل آخره – حسب تعبير النحاة – ليست صورة يحذف معها الفاعل، وإنما هي صورة لا يكون معها مسند إليه فاعل، ولا يكون معها إلا مسند إليه مفعول به، مثلا، وإن القول بخطوة تغيير صورة الفعل الأصلية – وهي عندهم صورة ما يسم "المبني للمعلوم = المبني للفاعل" – غير دقيق كذلك، وربما غير واقعي، فطريقة (فعل) – حسب تعبيرهم عن الصورة الأصلية – هي في الحقيقة إحدى الصور الأصلية للفعل، والتي منها (أي : صورة) صورة (فعل) وصورة (فعل) هذه الصورة الأخيرة هي التي تحتاج إل مسند إليه مفعول به واقع عليه الفعل – ضمنا – في قولنا، مثل قولنا :

– أعطي محمد بعض المال

تماما كما بعض الأفعال يحتاج إلى مسند إليه فاعل مريد محدث، في مثل قولنا:

– غادر محمد،

و أن بعضها يحتاج إلى مسند إليه متأثر، في مثل قولنا :

- اهتز محمد

إن القول بقيام المفعول مقام الفاعل، أو القول بنيابته عن الفاعل، قول يفتقر على الدقة لأن المفعول لم يفعل ذلك مع بقاء الفعل (المبني للفاعل = المبني للمعلوم – كما يقولون) على حالة، وإنما وقع موقع الفاعل بعد تغيير – كما يقرون – في صورة هذا الفعل، وهذا يقطع بأنه لا نيابة ولا إقامة لشيء مقام شيء لقد كان الاسم الواقع بعد الفعل المغير مؤديا لوظيفة لم يقم بها الفاعل، لأن الفعل – مع وجود الفاعل – مختلف الصورة، ولأن ذلك الاسم مؤد وظيفة مضافة إلى كونه مفعولا به، مثلا.

إذ أضفنا إلى كل ما مضى عد بعض النحاة – كعبد القاهر الجرجاني والزمخشري – " ما لم يسم فاعله " (أي : نائب الفاعل) فاعلا، أدركنا إلى مدى تداخلت مفاهيم هاتين الوظيفتين وغمضت ولعل من أهم هذا التداخل وذلك الغموض وذلك الغموض اضطراب كل من المصطلحين في معنى لفظه ودلالة تعريفه.

وإذا كان من الجائز – مع شيء من التسامح – أن يقال، كما ورد عند الرضي[39]، "فعل ما يسم فاعله" (أي : فعل المفعول الذي لم يسم فاعله)، فليس جائزا أن يقال "مفعول ما لم يسم فاعله" (أي : مفعول الفعل الذي لم يسم فاعله)، لأن عبارة كهذه تعني أن من الممكن تسمية الفاعل وذكره والواقع أنه لا يمكن تسمية الفاعل وذكره مع ذلك النوع من الأفعال التي غيرت صورتها بالطريقة المتفق عليها – عندهم، فتلك الأفعال المغيرة لا يكون معها أصلا فواعل ، وإنما يأتي معها – في الغالب – اسم يقول ظاهرا بوظيفة المسند إليه، ويؤدي في الوقت نفسه وظيفة المفعول به التي هي وظيفة الضمنية، من هنا كان من الأدق أن يقال – مثلا لتعبير عن وظيفة (نائب الفاعل) – : "مفعول الفعل الذي يسمى له فاعل" من حيث

إن كلا من المفعول الواقع نائب الفاعل – حسب تعبير النحاة – والفاعل ذو وظيفة واحدة إجمالا هي كون منها مسندا إليه، وكان أدق من ذلك أن يقال تعبيرا عن (نائب الفاعل) هذا : " مفعول فعل الذي لا يسمى له فاعل " إذا قصر مصطلح (فاعل) على ما كان فاعلا حقيقيا.

وعلى الرغم من دقة التعبير الأخير – من حيث إشارته إلى عدم احتياج إشارته إلى عدم احتياج الفعل لفاعل في التركيب – فإنه عدم الإشارة إلى وظيفة لهذا المفعول غير وظيفته الضمنية بوصفه مفعولا به في سياق الفعل المغير بالطريقة المتفق عليها عند النحاة.

وإذا كان من اللازم التعريج لوقوف على فهم سيبوبية لمصطلح (فاعل) أو (نائب فاعل)، فإن سيبوبة لم يزد – في تحديده لمفهوم الفاعل – على أن مثل الأنواع الفاعل :

(أ) الفاعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعول، كما في[40] :

– ذهب زيد،

– جلس عمرو،

(ب) والفاعل الذي تعداه الفعل إلى المفعول كما في[41] :

– ضرب عبد الله زيدا

(ج) والفاعل الذي تعداه الفعل إلى الحديث (يقصد – حسب تعبير المتأخرين– المفعول المطلق)، كما في[42]

– قعد القرفضاء،

إلى آخر أنواع الفاعل.

أما في سياق حديثه[43] عما عرف لاحقا ب (نائب الفاعل)، فلم يستعمل سيبوية مصطلح (نائب الفاعل)، وإنما أشار إليه ب (المفعول)، وقال في تعريفه : " المفعول الذي لم يتعده فعله و لم يتعد إليه فعل فاعل "

يريد المفعول الذي يكتفي به الفعل، هذا التعريف لا يتضمن إشارة إلى أن هذا المفعول قد وقع به الفعل بفعل فاعل .

وحين يذكر سيبوية بأن هذا المفعول (= نائب الفاعل) بمنزلة الفاعل، يقصد بالتأكيد تشابها في الجانب الشكلي، ألا وهو (الرفع) في كل منها بدليل قوله[44] : " والفاعل والمفعول في هذا سواء، يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل ".

غير أن سيبوية يشير ضمنا إلى تشابه من نوع آخر وهو(الإسناد)، فالفعل يسند إلى المفعول كما يسند إلى الفاعل ن وعبر عن المعنى الإسناد هذا بـــ "الشغل"[35] يقول : "... فيرتفع المفعول إذا شغل الفعل به " .

وهذا يعني أن كلا من الفاعل والمفعول (= نائب الفاعل) شاغل للفعل، وأن الفعل مشغول بكل منهما، من هنا يمكن القول بأن الوظيفة العامة لكل من الفاعل والمفعول هي أنه ومسند إليه بكل منهما من هنا يمكن القول بأن الوظيفة العامة لكل من الفاعل والمفعول هي أنه مسند إليه، غير أن كلا منهما يؤدي – في الواقع – وظيفة خاصة في إطار الوظيفة العامة هذه الوظيفة الخاصة قد تكون "الفاعل الشاغل للفعل" وقد تكون " المفعول الشغل للفعل " أما تعبير لفظ (فاعل)، عن الوظيفة الدقيقة التي يؤديها الاسم في إطار وظيفة (المسند إليه)، فيعتريه – بالإسناد إلى التعريف معظم النحاة للفعل وإلى أمثلهم التوضيحية – الخلط بين ما كان فاعلا حقيقيا وما كان غير فاعل في الواقع.

وأما تعبير (نائب الفاعل) – وهو اللفظ الذي فضله بعض النحاة[46] – فلا يعبر عن وظيفة واضحة أو محددة فإذا كان يعنون بالنيابة[47] أنه نائب الفاعل فيما لم من أحكام الرفع والمعدية ووجوب التأخير، فهذه جوانب شكلية جعلت الأساس في بناء مصطلح (نائب فاعل)، وكان الأولى مراعاة

المعنى النحوي، فلا يوحي مصطلح (نائب فاعل) بالوظيفة الحقيقية لذلك الاسم المسند إليه فعل من نوع خاص، ذلك أن الفعل المسند لم يبق عند إسناده إلى النائب – على الحال التي كان عليها حين أسند إلى ما يسمى بـ (الفاعل) وعليه، فليس الاسم - الذي يطلق عليه (نائب الفاعل) – نائبا عن الفعل في شيء فالأفعال التي تسند إلى الفاعل حقيقي لا تسند هي أنفسها إلى نائب الفاعل إلا إذا زيد عي الواحد منها ما يفيد – بتعبير النحاة والصرفيين – معنى المطاوعة، أو إلا إذا غير فيه بضم أوله وكسر ما قبل آخره أو فتحه، أو حدث الأمران معا، فالنيابة عندهم مشروطة[38] بتغيير الفعل عن صيغته الأصلية بالطريقة الثانية السابقة حسب، وهي الضبط بالحركات.

ما المقصود، إذا، بـ(النيابة عن الفعل) لا أظن أن هناك معنى واضحا أو موجبا بحقيقة الوظيفة التي يقو بها الاسم المطلق عليه (نائب الفاعل) والذي أسند إليه فعل من النوع المغير بالصورة المذكورة، آنفا، أو ربما الذي أسند إليه كذلك فعل من أنواع أخرى تصنف عند بعض القدماء بالأفعال غير العلاجية، وتصنف عند المحدثين بأفعال (الوضع)، وهي الأفعال التي لا تفيد تصرفا واقعا من المسند إليه، كالفعل (كبر) و(أزهر) و(علم) و(رأى)، الخ من هنا كان التدقيق يقتضي مراعاة أن المسند إليه، الواقع بعد فعل أو شبهه، على أنواع يستحق كان منها مصطلحا خاصا موحيا بحقيقة الوظيفة الدقيقة التي يؤديها كل نوع.

مصطلح (نائب الفاعل)، الذي يستعمله أكثر النحاة المتأخرين والمحدثين، مصطلح عير دال على وظيفة محددة في إطار الوظيفة العامة وهي وظيفة المسند إليه ولعل تعبير سيبوية عن هذه الوظيفة بلفظ (مفعول) أقرب إلى حقيقة وظيفته، فهو - وإن أسند إليه فعل من نوع ما - مفعول في

المعنى، فالقول بأنه "مسند إليه مفعول" أكثر دقة من القول بأنه" مسند إليه نائب فاعل " غير أن هذا لا يعني أن نسارع إلى اعتماد مصطلح " مسند إليه مفعول " فالمفعول به أنواع ، فيشار – عند الحديث عن ترتيب مفاعيل بعض الأفعال.

والحديث عن المفعول به أنواع، فيشار – عند الحديث عن ترتيب مفاعيل بعض الأفعال والحديث عن المفعول الذي له أولوية النيابة عن الفاعل – إلى "مفعول أخذ" و"مفعول مأخوذ" ويشار كذلك إلى مفعول متأثر ومفعول متلق، الخ. من هنا كانت وظيفة (المفعول به) وظيفة عامة، كما كانت وظيفة (المسند إليه)، وكان من الضرورة بمكان إتباع الوظيفة الخاصة بالوظيفة العامة لجعل الحديث متسما بالدقة حين يتصل بهذه الدقة غرض، وليس غرض أشد اتصالا بالدقة من بناء المصطلحات المعبرة عن الدلالات النحوية والمعاني المرادة من التراكيب اللغوية، فيقال مثلا : "مسند إليه متلق" كما في : (أعطي محمد قلادة) و"مسند إليه متأثر" كما في :

– أعطيت قلادة لمحمد، و

– انقطع الحبل، و

– اتسعت الحديقة .

وإذا لم يكن من استخدام مصطلح (نائب فاعل) من مهرب، فلا أقل من أن يتبع هذا المصطلح بما يوحي بوظيفته ويدققها رغبة في التخصيص المعاني النحوية والدلالات التي هي غاية التركيب اللغوي.

ولا شك في أن من الأهمية بمكان أن تسري روح الاتساق في مناقشة مدى هيمنة الرؤية الدلالية على بناء المصطلح النحوي في سياق تقعيد النحاة للوظائف النحوية، من هنا كانت مناقشة السابقة، لبناء مصطلح (الفاعل) ومصطلح (نائب الفاعل)، آخذه في حسابها ذلك التداخل — الذي لم يراعه

معظم الأقدمين عند وضع المصطلح واختيار عناصره – بين الوظيفة الدقيقة أو الوظائف التي ينطوي عليها هذا المصطلح، والوظائف الدقيقة التي تقف وراء مصطلح (نائب الفاعل).

لم يكن النحاة المحدثون بدعا في هذا السياق سياق المصطلح أو إبقائه عل ما هو عليه، فتعريف (الفاعل) – عند الأستاذ عباس حسن، على سبيل المثال[49] – هو اسم المرفوع المسند إليه فعل تام سابق أو ما يشبهه، وهذا الاسم هو الذي فعل الفعل أو قام به.

قد يفهم من هذا التعريف للوهلة الأولى أن الاسم المسند إليه الفعل والمسمى فاعلا هو القائم بالفعل والمحدث له والمنفذ، غير أن المتأمل في التعريف السابق لمصطلح (فاعل) يتبين أنه تضمن مفهوما – مضافا إلى كون الاسم المسند إليه محدثا للفعل ومنفذا له– لكنه مختلف، إذ يفيد قوله ك " قام به " في الجزء الأخير من التعريف، بأن المسند إليه غير قائم في هذه الحال بالمسند إليه وليس العكس دليل ذلك كله الأمثلة التي تساق[50] في هذا الصدد معبرة عن جانبي مفهوم (الفاعل) من مثل :

– "لقد نصركم الله في مواطن كثيرة ..."، (للجانب الأول من مفهوم الفاعل).

– اتسعت ميادين العمل في بلادنا (للجانب الآخر من مفهوم الفاعل).

يناقش عباس حسن[51] الفرق بين الفاعل النحوي والفاعل اللغوي، ويذكر أن الفاعل الواقع اللغوي هو: ط أوجد لحقيقة، وبأشر بنفسه إبرازه في الوجود " ويذكر أن الفاعل في قولنا :

– تحرك الشجر ،

فاعل نحوي لا لغوي، وأن الفاعل في قولنا :

– حرك الهواء الشجر،

فاعل حقيقي، وعليه، فهو يقر بأن مصطلح (فاعل) يستخدم ليشير إلى فاعل حقيقي، وليشير إلى فاعل نحوي غير حقيقي، فـ (الشجر) في في الجملة الأولى ليس فاعلا حقيقيا وإنما هو متأثر بالفعل ، ويقر بأن المفعول به ليس فاعلا نحويا ولا حقيقيا وإنما هو متأثر بالفعل.

لقد فات عباس حسن أن (الشجر) في الجملة الأول متأثر بفعل غير الفعل المذكور في هذه الجملة، إنه فعل آخر يفهم ضمنا وهو (حرك)، وعليه فإن (الشجر) بالنسبة للفعل (تحرك) متأثر لكنه – لاشك – مسند إليه التأثر، ففي مثل هذه الجملة أسند التحرك للشجر لم يشر عباس حسن إلى ما كان أولى بالنحاة، وهو قصر مصطلح (فاعل) على المسند إليه، الذي هو فاعل محدث متصرف، حتى لا تختلط المفاهيم بسبب من المعنى اللغوي الذي يتبادر إلى الذهن عند إطلاق لفظ (فاعل)، فمستعملو اللغة لا يفهمون من هذا اللفظ (لفظ فاعل) غير المعنى المشار إليه وهو التصرف والإحداث، فكان الأولى عند الإطلاق المصطلح مراعاة المعنى اللغوي الذي يوحي لفظ مصطلح وبخاصة أن النحاة استعملوا مصطلح (نائب الفاعل) المضمن مفهومه في الجزء الأخر من مفهوم (الفاعل)، وهو الجزء الذي أشير – غير بعيد- إلى أنه معاكس للمعنى اللغوي الذي يتبادر إلى الذهن عند النطق بكلمة (فاعل).

هذا، ولا بد من الإشارة إلى أن الجزء الأخير من تعريف الفاعل، عند عباس حسن، وهو "... قام به"، ينطوي على بعض الغموض الذي يسببه وجود ضميرين في نص التعريف، وهما : الضمير البارز في (به) والضمير المستتر – في تعبير النحاة - في (قام)، ويسببه كذلك صلاحية عود كل الضميرين على مرجعين هما : لفظ (الاسم) ولفظ (الفعل) وعليه، فقد يفهم من هذا الجزء من التعريف (قيام الاسم بالفعل)، وهذا قد يساوي

كون الاسم الفاعل الحقيقي، وقد يفهم منه (قيام الفعل بالاسم)، وهو مقصود عباس حسن، وهذا يعني كون الاسم فاعلا غير حقيقي، من هنا، كان الأول - لأجل الدقة - أن يقول : (أو قام الفعل به)، فيتعين أن الضمير في (به) عائد على الاسم.

لم يضع عباس حسن[52] تعريفا ل (نائب الفاعل)، و لم يشر — كما هو شأن غيره — في تعريف (الفاعل) إلى التداخل الحاصل في مفاهيم كل من مصطلحي (الفاعل) و(نائب الفاعل)، وقد يكون السبب في عدم ورود مثل هذه الإشارة عند بعضهم إلى أنهم احترزوا في الفاعل أن يكون الفعل قبلة مبنيا - كما يقال - للفاعل (= للمعلوم) أي : أن يكون على طريقة (فعل) — حسب تعبير بعض القدماء، غير أن عباس حسن أشار - في سياق حديثه عن (نائب الفاعل) — إلى ضرورة وقوع تغيير في الفعل المتصل بحركة ضم في أوله وحركة الفتح أو الكسر فيما قبل آخره و لم يلحظ هو ولا كثير غيره أن الاسم — مع الفعل المغير بالطريقة السالفة - يشترك مع أنواع أخرى من الفعل، لم تغير بهذه الطريقة، ولا يمكن أن يكون معها - في الغالب - فعلا حقيقيا وإنما فعلا غير حقيقي، أي متأثرا، فكان من المناسب جمع المتشابهات وإطلاق مصطلح واحد معبر عن الوظيفة الدلالية التي يؤديها الاسم المسند إليه مثل تلك الأنواع من الفعل، فيقال عن الاسم بأنه (نائب فاعل) — مثلا - أو (فاعل نحوي)، وكان من المناسب كذلك إطلاق مصطلح واحد معبر عن تلك الأفعال (المغيرة بالطرقة المذكورة سالفا وغير مغيرة)، فيقال إما (أفعال مبنية للمجهول) وإما (أفعال مبنية للفاعل غير حقيقي) تماما مثل قولنا : (أفعال مبنية للفاعل الحقيقي).

خاتمـــة

أوقفتنا هذه الجولة، في بعض مصطلحات النحو العربي وفي مفاهيم هذه المصطلحات على أن الخلل المتمثل في ضعف العناية بالمعنى النحوي – عند اختيار المصطلح وإطلاقه والمتمثل في هيمنة الاهتمام بالشكل، إن هذا الخلل لم يكن سببه أن اختيار هذه المصطلحات وإطلاقها وقع في بدايات الدرس النحوي تلك البدايات التي يغتفر ما يقع فيها من أخطاء وعيوب تعمل الدراسات اللاحقة والنظرات على إصلاحها، لقد تجلى هذا الخلل في العصور التي تلت بدايات هذا العالم، وهي العصور ازدهر فيها التدقيق والتفصيل، وما فيها الدارسون إلى التبويب وجمع المتشابهات.

هذا، ولا يقال بأن ترديد النظر الجديد في مصطلحات النحو ومفاهيمها من شأنه أن يحدث بلبلة وأن يضيف إشكالا إلى إشكالات الدرس اللغوي، لا يقال ذلك لأن معرفة الإنسانية تراكمية، ويفترض بالتالي أن يصلح هذا الترديد في النظر في سابق هذه المعرفة أو أن يضيف إليه أو ربما أن يفوضها.

إن الفرصة لم تفت – على تطاول الزمن قبل مجيئها- من أجل العمل على أن يستبدل ببعض مصطلحات النحو العربي غيرها، ولا من أجل أن نمضي في إصلاح مفاهيم بعضها.

ولا شك في أن درسا لغويا كهذا الذي بين أيدينا يفتح أعيننا على الأخطار التي يمكن أن ترتكب عند اختيار مصطلحات علم من العلوم وإطلاقها، وعند تحديد مفاهيمها، ولا شك كذلك في أن لمح علاقة دلالية بين معنى اللفظ لغ ومعناه في الاصطلاح – بمجرد النطق بالمصطلح – ميزة يجب أن يتمتع بها المصطلح وأن تجعل معناه في الاصطلاح أشد بروزا وأبعد عن الاختلاط بغيره من المصطلحات والمفاهيم.

الحواشي والتعليقات

* = الدلالة النحوية = الوظيفة النحوية = العلاقة النحوية = المعنى الوظيفي = الدور الدلالي .

(1) ينظر مثلا : علم الدلالة، لبالمر، ترجمة : مجيد المشاطة، الفصل السادس .

(2) ينظر مثلا : كتاب سيبوية : 1ص 23-24 وألقية ابن مالك وشرح ابن عقيل للألفية : ج 1ص107، وما بعدها وشرح شذور الذهب لابن هشام : ص 23 وما بعدها، وشرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام : ص 127 وما بعدها، وأوضح المسألة المسالك إلى ألفية إبن مالك لآبن هشام : ج 1 ص 184 وما بعدها، ومعنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام : ص 374 – 382 و467- 472، وشرح الرضي على كافية لرضي الدين الإستيراباذي : ج 1 ص 223 وما بعدها، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : ج1 ص 145 والنحو الوافي لعباس حسن : ج 1 (باب المبتدأ والخبر)، وجامع الدروس العربية للشيخ مصطفى الغلاييني : ج 2 (باب المبتدأ الخبر) والتطبيق النحوي لعبده الراجحي : ص 80 وما بعدها .

** المحكوم عليه = المخبر عنه.

(3) ينظر مثلا ك شرح ابن عقيل : ج 1 ص 111 -112.

(4) ينظر مثلا شرح ابن عقيل : ج 1 ص 119، وشرح شذور الذهب : ص 234، وشرح قطر الندى : ص 128-129 وشرح الرضي على الكافية : ج 1 ص 230، -236 وجامع الدروس العربية ج 2 ص257.

(5) ينظر مثلا : النحو الوافي : ج1 ص442 حاشية (8).

(6) ينظر : النحو الوافي : ج 1 ص442.

(7) ينظر مثلا : جامع الدروس العربية : ج2 ص253.

(8) شرح الرضي على كافية : ج1 ص223-225.

(9) ينظر مثلا : شرح شذور الذهب : ص 231-232و شرح الأشموني : ج1 ص 145.

(10) ينظر مثلا : شرح شذور الذهب : ص 230 وشر الأشموني : ج1 ص145.

(11) شرح قطر الندى : ص 128.

(12) مغنى اللبيب :ص 376.

(13) شرح الرضي عل كافية : ج1 ص 225.

(14) شرح الأشموني : ج1 ص145.

(15) كتاب سيبوبية : ج1 ص23-24.

(16) السابق نفسه : ج1 ص328-330.

(17) السابق نفسه : ج1 ص328.

(18) السابق نفسه : ج1 ص43 و45-48-76-78و121-123.

(19) السابق نفسه : ج1 ص 47.

(20) السابق نفسه : ج1 ص48.

(21) ينضظ مثلا : شرح قطر الندى : ص 139 وما بعدها و161 ومابعدها و181 وما بعدها، وشرح شذور الذهب : ص 239 وما بعدها و245 وما بعدها و251 وما بعدها و262 وما بعدها، وأوضح المسالك : ج 1 ص 231 وما بعدها و301 وما بعدها 325 وما بعدها 373 وما بعدها مغنى اللبيب : ص 452- 404 وشرح الرضي على كافية : ج1 ص 288 — 294 وشرح ابن عقيل : ج1 ص137 وما بعدها 152 وما بعدها و162 وما بعدها 172 وما بعدها 285 ص 137 وما بعدها و152 وما بعدها و162 وما بعدها و172 وما بعدها و285 وما بعدها

و298 وما بعدها وشرح الأشموني : ج 1ص 179 وما بعدها و2.1 وما بعدها و215 وما بعدها 229 وما بعدها وجامع الدروس العربية : ج 2ص 271 وما بعها، والتطبيق النحوي لعبده الراجحي ص 111 وما بعدها و129 وما بعدها و137 وما بعدها و142 وما بعدها.

(22) شرح الرضى على كافية : ج 1 ص 287 -288.

(23) ينظر مثلا : شرح الرضي على كافية : ج1 ص 227.

(24) الكتاب : ج1 ص 45-56.

(25) شرح الأشموني : ج1 ص 300.

(26) ينظر مثلا : قطر الندى، ص198- 199.

(27) ينظر مثلا : أوضح المسالك : ج2 ص 83 وشرح شذور الذهب : ص 186.

(28) ينظر مثلا : أوضح المسالك : ج2 ص 83.

(29) ينظر مثلا : شرح المفصل لابن يعيش : ج1 ص 74.

(30) شرح المفصل : ج1 ص 74.

(31) السابق نفسه ج1 ص74.

(32) شرح الرضي على كافية : ج 1 ص 187.

(33) السابق نفسه : ج1 ص 185.

(34) قطر الندى : ص2.4 -2.5

(35) شرح شذور الذهب ، ص 187.

(36) شرح الرضي على كافية : ج1 ص 215.

(37) السابق نفسه : ج1 ص 216- 221.

(38) شرح شذور الذهب : ص 188، وينظر مثلا : شرح ابن عقيل : ج2ص 391، التطبيق النحوي : ص 189.

(39) شرح الرضي على كافية : ج1 ص 215.

(40) الكتاب : ج1 ص 33.

(41) السابق نفسه ج 1 ص34.

(42) السابق نفسه ج 1 ص35.

(43) السابق نفسه ج 1 ص33 و34.

(44) السابق نفسه ج 1 ص33.

(45) السابق نفسه ج 1 ص33و228.

(46) النحو الوافي : (باب : نائب الفاعل).

(47) شرح الأشموني : ج1ص 322.

(48) السابق نفسه : ج1 ص 322.

(49) النحو الوافي : ج2 ص 63.

(50) ينظر مثلا : النحو الوافي : ج2ص 64.

(51) السابق نفسه : ج2 ص 63 – 64 حاشية (5).

(52) السابق نفسه ك ج2 ص 97.

المصادر والمراجـــع

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري : الجزء الأول والجزء الثاني.

(بدون تاريخ)، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت.

- التطبيق النحوي، لعبده الراجحي : دار النهضة العربية - بيروت 1988.

- جامع الدروس العربية، للشيخ مصطفى الغلاييني : الجزء الثاني، المكتبة العصرية + بيروت 1988.

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (ومعه شرح الشواهد للعيني) : الجزء الأول دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى الباب الحلبي، بدون تاريخ.

- شرح الرضي على كافية ابن حاجب لرضي الدين الإستراباذي : الجزء الأول تصحيح وتعليق : يوسف حسن عمر (بدون اسم الناشر وبدون تاريخ).

- شرح جذور الذهب، لابن هشام : الطبعة الثانية، الدار المتحدة – دمشق، ومؤسسة الرسالة – 1994.

- شرح قطر الندى وبل صدى، لابن هشام : المكتبة العصرية – صيدا – بيروت، بدون تاريخ.

- شرخ المفصل لابن يعيش : الجزء الأول، عالم الكتب (نسخة مصورة عن طبعة المطبعة المنيرية، (بدون تاريخ).

- علم الدلالة أ لبالمر، ترجمة : مجيد عبد الحليم الماشطة، كلية الآداب، جامعة سيبوية : تحقيق عبد السلام هارون، ط 1، دار الجيل – بيروت، بدون تاريخ.

- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام تحقيق محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت 1987.

- النحو الوافي، لعباس حسن : الجزء الأول، الطبعة الخامسة، دار المعارق بمصر (بدون تاريخ).